

مآخذ على الجوانب اللغوية في شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغة

علي أكبر فراتي*

* - أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية و آدابها بجامعة طهران

a.forati@ut.ac.ir

تاريخ قبول البحث: ١٣٩٢/١٠/١٥

تاريخ استلام البحث: ١٣٩٢/٠٤/١٨

ملخص:

لما تصفحنا شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغة، ونظرنا فيه من الناحية اللغوية بوجه الدقة تبين لنا أنّ الشارح قد أقام شرحه على أساس من الشرح اللغوي.

و لما كان النقد المنصف البناء صوتاً للغة وحصناً لها تجاه كل ما يمكن أن يصيبها في مسار تطورها مع الزمان من الخطأ والزلة، وبما أن ابن أبي الحديد كغيره من المصنفين والعلماء قد يخطئ أحياناً في فهمه اللغوي ولا سيما أنه اجتهد في شرحه للمفردات ولم يتعرض لتفسيرها كالناقل المقلد البحث، فقد قام كاتب هذه السطور بدراسة شرحه اللغوي، ووجه إليه بعض الملاحظات وانتقد آراءه اللغوية في شرح مفردات نهج البلاغة، وأشار إلى الأخطاء اللغوية الناجمة عن عدة أمور، منها عدم العناية بمتن اللغة والسياق والعقائد الكلامية والفروق اللغوية والقواعد الصرفية والنحوية، وقد أشار إلى أقوال بعض العلماء في نقد الشارح منهم العلامة اللغوي مصطفى جواد والعلامة الناقد التستري صاحب بحج الصباغة، وقد أفاد من نقدهما، إلى جانب الاستناد إلى المعاجم اللغوية وكتب الأدب والنحو، هذا وقد حاول أن لا ينسى أثناء نقده لابن أبي الحديد اضطلاع الشارح في كثير من العلوم المتشعبة.

الكلمات الرئيسية: نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، الشرح اللغوي، النقد، الأخطاء اللغوية.

١. المقدمة

رأينا من الأنسب أن نخصّ دراستنا هذه بالنقد اللغوي الموجه إلى ابن أبي الحديد كي نفتح به باب نقد آرائه - في اللغة كانت أم في مضامير أخرى - و نصحّح به قولاً يكاد يسود بين بعض المتأخرين مفاده أن كل ما قاله من سبقنا فلا بدّ أن يكون صحيحاً، فيما أن النقد المنصف البناء صوتٌ للغة وحصنٌ لها قبالة كل ما يمكن أن يصيبها في مسار تطورها مع الزمان من الخطأ والزلة، ولنعتمد أن الكتاب الوحيد الذي لا ريب فيه ولا لغو أو خطأ به هو كتاب الله العليّ القدير وابن أبي الحديد كغيره من المصنفين والعلماء قد يخطئ في بعض الأحيان.

فلما أمعنا النظر في شرح ابن أبي الحديد للمفردات بدا لنا بعض عشرات منه في تفسير الألفاظ و المفردات اللغوية، منها ما يرجع إلى عدم شرحه لبعض الألفاظ وما فاتته بيانه ومنها ما يعود إلى وقوعه في تفسير بعض البديهيّات والأهم من هذا و ذاك ما ألتّم به من الخبط والغلط في بيان اللغة على حسب ما اعتمد عليه الشارح في الشرح اللغوي من المعاجم اللغوية والسياق وما إليهما راجين ألا نكون باعتراضنا عليه في بعض القضايا اللغوية التي أثارها متعدّدون أطوارنا متغافلين أقدارنا، ومكاثته في العلم والأدب ليست بخافية علينا، وكل من نظر في شرحه للنهج وغيره من الكتب ليحده عالما مجتهدا ناقدا نفاذا في بواطن كثير من الفنون منها اللغة وليس مقلدا ينقل ويقبل^١، و قد عمدنا إلى إبداء ما بدا لنا في شرحه اللغوي من الأوهام والأخطاء ولتخطيم هذا الحصن المزيف الذي شيده حوله البعض، حتى تكاد أراؤه لا تنقض برأي وإنما يستند إليها في تنفيذ الآراء الأخرى.

على أن النقد الذي يوجّه إليه من قبل بعض الباحثين لا يقلل من شأنه ومنزلة كتابه وإنما ليستصلح بالنقد من الهنات التي لا بأس عليه منها في تأليف عظيم عرضه في سبيل خدمة العلم والدين، فقلّة قليلة هم الذين يبرأون من النقص والتقصير أو الهفوات أحيانا وما أصدق بشار في قوله:

كفى المرء نبلاً أن تُعدّ معايضةً (بشار بن برد، ٢٠٠٧، ج: ١، ٣٢٦) و لا يفوتنا أن نذكر أننا إنما التمسنا بعض أخطاء الشارح في تفسيره لمفردات ألفاظ النهج ولم نُقّه بشيء في نقد نثره وقلمه ولم يخطر ببالنا أن نقوم به، إذ لم نر شأننا لنا لهذا العمل ولم نعثر على من تجرأ أن يجري قلمه في نقده بين العلماء.^٢ إن كاتب هذه السطور قد تصفح وقرأ شرح ابن أبي الحديد قراءة المتدبر المستأني وأتى عليه غير مرة و هذه الأوراق المتواضعة لم تكتب عن استقراء ناقص أو تصفح عابر في بعض مجلداته بل تم قراءة كل الشرح واخترتنا بعض ما يمكن أن يؤخذ عليه مما لا شك فيه ولا يقبل التبرير، وربّنا المآخذ اللغوية على الشارح، على أساس بعض العناصر الهامة في فهم اللغة.

١-١. خلفية البحث

هناك من تناول مختلف آراء ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة بالنقد والتعريض ومنها آراءه اللغوية

١. للمزيد ينظر: "النقد اللغوي في شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغة"، د. محمد حسن فؤاديان وعلي أكبر الفراتي، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية في جامعة طهران، العدد ٥٩.

٢. بل ونرى نضه أو نقله عمن سبقه مصدرا استشهاد به الكبار من أهمهم الأستاذ الدكتور مصطفى جواد في مقالاته المجموعة في كتاب، اسمه: في التراث اللغوي.

التي نقصدها في هذه العجالة، فممن عارضه في تبيان معنى لفظات النهج وأخذ عليه بعض زلاته اللغوية: ١. العلامة محمد تقي التستري في شرحه بهج الصباغة؛ ٢. الدكتور مصطفى جواد في بعض دراساته الأدبية التي طبعت تحت عنوان في التراث اللغوي؛ ٣. العلامة ميرزا حبيب الله الخوئي في شرحه منهاج البراعة. ٤. و قد درس كاتب هذه السطور شرح ابن أبي الحديد من الناحية اللغوية وغير اللغوية في بعض المقالات المنشورة في المجالات المحكمة منها: أ) "النقد اللغوي في شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغة" ب) "روش لغوي ابن أبي الحديد در شرح نهج البلاغة" ج) "المصادر اللغوية عند ابن أبي الحديد" د) "أسبب شناسي روایات ابن ابی الحدید درباره امام حسین(ع) در شرح نهج البلاغة" هـ) "آيين سخنوري در دستور سخن نهج البلاغة بر پایه شرح ابن ابی الحدید" ولم نعر على عمل لغوي، نقديا كان أم غير نقدي. يقوم على شرح ابن أبي الحديد غير ما ذكرنا فهذا بحث لم يسبق له مثيل.

إن أهم ما عمد إلى نقد آراء ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة هو «بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة» للعلامة الكبير الشارح محمد تقي التستري (ره) الرجالي المحدث الناقد الكبير المعاصر، فقد انتقده نقداً علمياً موضوعياً وصب عليه نقده وإبلاً وخاصة في مجال اللغة و تفسير المفردات كما يستشف ما قلناه في مقدمة التستري على شرحه: «وإن ادّعى أنه تاريخي أدبيّ إلا أن فيه معائب» (التستري، ١٤١٨، ج ١: ص ٢٤) ويعتبر إفراطه في نقل التاريخ من معاييه وفي الأدب أيضاً يقول: «كما أنه في الأدب كذلك قد يفرط وقد يفرط، بل ينقل كثيراً لا ربط له أصلاً» (المصدر نفسه) وينسب إليه أوهاماً كثيرة ويورد فيها شواهد ثم يصرح بأن «له تفسيرات باطلة كما ستقف عليها في المطاوي كراراً، وهو وإن نقل في شرحه أشياء حسنة وذكر فيه أموراً مهمة، إلا أنه لم يراع المناسبة في الغالب.» (المصدر نفسه: ص ٢٥)، وإنا لما تصفحنا شرح العلامة التستري للمسننا كثيراً مما وجّه نقده إلى عزالدين ابن أبي الحديد المدائني في فهم اللغة إلى جانب ما أفاد من شرح الشارح المعتزلي واخترنا بعضاً من انتقاداته في اللغة أثناء تخطيطنا له مما يجيء نقلاً عنه، ونكتفي من بين العلماء الذين أخذوا على الشارح المدائني في فهم اللغة بما سنذكر من شواهد نقد العالم التستري له في اللغة ومقدار نقده اللغوي لابن أبي الحديد كثير جداً، وما نورد هنا كغيبض من فيض. و ليست مؤاخذات التستري لابن أبي الحديد كلها صائبة ومن الطبيعي أن كثرة النقد عند العلامة التستري لاتكاد تسلم من الهفوات، ولا ننوي دراسة مدى صحتها وتمحيصها في هذه العجالة. و تمهيدا للبحث نعرض لمحة من حياة الشارح المعتزلي.

١-٢. ابن أبي الحديد؛ سيرته وآثاره

هو أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، عز الدين المدائني

المعتزلي، العلامة الفقيه والكاتب المترسل والشاعر المجيد والمتكلم الجدلي، أحد جهابذة العلماء وعباقرة المؤرخين في العصر العباسي الرابع، عصر ازدهار العلم والأدب.

ولد بالمداين في غرة ذي الحجة سنة ٥٨٦ هـ (ابن أبي الحديد، ١٤٢٦، ج ١: مقدمة التحقيق، ص ١٢) و على بعض الأقوال سنة ٥٩٠ هـ (الكتبي، د.ت، ج ١: ص ١٨٩)، ونشأ فيها وتلقى عن شيوخها (ابن أبي الحديد، المصدر نفسه) وقد حُكِم عليه بالقتل أثناء هجوم هولاءكو على بغداد عام ٦٥٥ هـ، وعلى رأي الكتبي ٦٥٦ هـ (الكتبي، المصدر نفسه)، ولكنه نجا من الموت بشفاعة ابن العلقمي، ووساطة الخواجة نصيرالدين الطوسي، غير أنه توفي بعد أمد قصير في بغداد. (فكرت، ١٤١٦، ج ٢: ص ٣٠١)، له تصانيف عديدة من أهمها: شرح نهج البلاغة؛ الفلك الدائر على المثل السائر؛ نظم «فصيح» ثعلب؛ القصائد السبع العلويات وما إلى ذلك في الكلام والأدب والشعر وعلوم اللغة والفقه والأصول.

أما في عقيدته ومذهبه فيبدو من الكتب التاريخية أنه درس المذاهب الكلامية في المدائن مسقط رأسه، وكان الغالب على أهلها التشيع، فسار في درجهم بداية، ونظم القصائد المعروفة بالعلويات السبع على طريقتهم (ابن أبي الحديد، ١٤٢٦، ج ١: مقدمة التحقيق، ص ١٣)، وعلى هذا فقد عدّه بعض المؤرخين شيعياً غالباً، منهم ابن كثير، حيث وصفه بالكاتب الشاعر المطبق الشيعي الغالي. (ابن كثير، ١٤٢٤: ص ٢٣٥).

و الآن نخوض في صلب البحث لأمحين إلى بعض ما اعتور شرح ابن أبي الحديد من الهنات التي رأيناها على شرحه اللغوي مرتبة على حسب الأسباب الناجمة عنها تلك الأخطاء:

٢. بعض مواضع أخطاء الشارح في تفسير مفردات نهج البلاغة

هناك مواضع اعترت الشارح عثرات في بيان ألفاظ النهج، وهي تنم عن عدم دقته أحيانا في عناصر فهم اللغة مما يسبب الخطأ في تفسير المفردات، منها ما تأتي شواهد:

٢-١. متن اللغة

١- قال الشارح في قوله (عليه السلام) حيث يصف موقع النبي(ص): «كلما نسخ الله الخلق فرقتين

١. للتوسع في حياة الشارح ومذهبه ينظر: مقالة "المصادر اللغوية لابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة"، علي أكبر القراني، د. السيد محمد مهدي الجعفري، مجلة الجمعية العلمية الإيرانية للغة العربية وآدابها(فصلية محكمة)، العدد ٩٥، ربيع وصيف ١٣٨٧ هـ.ش.

جعله في خيرهما» (الرضي، ١٤٠٧: خ ٢٠٧): «النسخ: النقل، ومنه نسخ الكتاب، ومنه نَسَخَتِ الرِيحُ آثار القوم ونسخت الشمس الظل...» (ابن أبي الحديد، ١٤٢٦، ج ١١: ص ٥٢)، وإلقاء نظرة على المصادر اللغوية التي عوّلت عليها الشارح عند إيراد المعاني. كمجمل اللغة وغيره من كتب القدماء اللغوية. يكشف لنا أنه قد ارتكب هفوة في تقرير بعض المعاني، منه ما قال في شرح لفظة "النسخ" إذ يرادفه بالنقل وبمثل له بأمثلة سبق ذكرها، هذا وقال ابن فارس في المجمل عند هذه المادة: «النسخ: نسخ الكتاب: والنسخ: أن تزيل أمراً كان من قبلُ يعمَلُ به ثم تنسخه بحادث غيره كالأية تنزّل بأمر ثم تُنسخ بأخرى وكل شيء خلف شيئاً فقد انتسخه يقال: انتسخت الشمس الظل والشيب الشباب... ومنه نسخ الكتاب» (ابن فارس، ١٤١٤: ص ٦٩٧) هذا ابن فارس وأما الخليل وهو أعرف من أن يعرف ومكانته في اللغة أظهر من نار على علم فيقول في "العين" في مادة النسخ ما لفظه: «والنسخ: إزالتك أمراً كان يعمَلُ به، ثم تنسخه بحادث غيره...». (خليل بن أحمد، ١٤١٤، ج ٣: ص ١٧٨٤)

ويأتي عبارات تكاد تتحد بما أورده ابن فارس، كذا ونرى في مفردات القرآن للراغب. وهو أسبق من الشارح زمنياً ومن أهم مصادره في اللغة كتاب مجمل اللغة لابن فارس. إذ يقول في مادة «النسخ»: «النسخ إزالة شيء بشيء يتعقبه، كنسخ الشمس الظل والشيب الشباب» ثم قال: «وتارة يفهم منه الإزالة وتارة يفهم منه الإثبات وتارة يفهم منه الأمران» (الراغب الاصفهاني، ١٤٢٧: ص ٨٠١) فالأصل في معنى النسخ هو الإزالة و"النقل" الذي ذكره شارحنا في معنى "النسخ" إنما يسعه القسم الثاني من المعاني المذكورة في المفردات وهو الإثبات كما قال الراغب في كتابه: «ونسخ الكتاب نقل صورته المجردة إلى كتاب آخر وذلك لا يقتضي إزالة الصورة الأولى بل يقتضي إثبات مثلها في مادة أخرى...» (المصدر نفسه) بيد أن المعنى الأصلي للنسخ هو «إزالة شيء كان يعمل به واستبداله بأمر آخر» وإن كان باستطاعتنا أن نأخذ من هذا المعنى الأصلي معنى آخر هو "النقل".

٢- قد أورد الشارح في تفسير لفظة "الشحشح" من غريب قوله (عليه السلام): «هذا الخطيب الشحشح» (نهج البلاغة، ١٤٠٧: الحكمة ٢٥٩) عدة معان لم يفرض أيّ منها بالمخاطب إلى مغزى ما أراد الإمام من استخدام هذه الكلمة في كلامه وأما قول ابن أبي الحديد فلفظه ما يلي: «قد جاء الشحشح بمعنى الغيور والشحشح بمعنى الشجاع والشحشح بمعنى المواظب على الشيء الملازم له والشحشح الحاوي، ومثله الشحشحان» (ابن أبي الحديد، ١٤٢٦، ج ١٩: ص ٩٠) أما ما يؤخذ عليه فإن المجمل قد جاء بهذا الاستعمال نفسه في شأن الخطيب بما لفظه: «الشحشح: المواظب على الشيء الماضي فيه، حتى يقال للماضي في خطبته شحشح» (ابن فارس، ١٤١٤: ص ٣٨٠)، ثم قد تعرض لسائر معاني هذه اللفظة

من الشجاع والغيور وغيرهما مما لا معنى لذكره هنا، وقد ورد أيضاً في العين لخليل بن أحمد ما يقارب قول الجمل ويضاهيه إذ قال: «يقال للخطيب الماهر في خطبته الماضي فيها شحشح». (خليل بن أحمد، ١٤١٤، ج ٢: ص ٨٩٣) والظاهر أن الأفضل أن يأتي ابن أبي الحديد هذا المعنى المراد من الشحشح ويعرض عن ذكر سائر معانيه بيد أنه فعل العكس بالتحديد، فجاء بمعانيه الأخرى ولم يثر قط إلى معنى اللفظ في الكلام وهو الماهر من الخطباء الماضي في الخطبة.

٣- والآخر ما قال في لفظه "المحاسن" من قول الرضي في المقدمة: «فأجمعت... على الابتداء بمحاسن الخطب، ثم...» (نحو البلاغة، ١٤٠٧: خطبة الرضي)، وهالك لفظ الشارح: «والمحاسن: جمع حسن، على غير قياس، كما قالوا: الملامح والمذاكر، ومثله المقابح». (ابن أبي الحديد، ١٤٢٤، ج ١: ص ٧١) فيمكن الرد على ما تفضل به الشارح بأن المستشف من كتب اللغة في هذه المفردة يشهد بسقم ما قاله العلامة ابن أبي الحديد من أن المحاسن جمع حسن. كما أثبتته المصحح. بل نجد ابن منظور يقول: «الحسن: ضد القبح ونقيضه. الأزهرى: الحسن نعت لما حسن...» (ابن منظور، ١٤٢٦، ج ١: ص ١٣٨٨) وينقل الشارح عن الجوهري أن جمعه محاسن على غير قياس غير أن الجوهري قال في الصحاح: «الحسن: نقيض القبح، والجمع محاسن على غير قياس، كأنه جمع محسن» (الجوهري، ١٤٠٤، ج ٥: ص ٢٠٩٩)

و لو افترضنا أن قوله في «أن المحاسن جمع حسن» صحيح، فليس بإمكاننا أن نعتبر صحيحاً ما جاء به كنموذج يؤيد قوله في الجمع على غير القياس: «كما قالوا: الملامح والمذاكر ومثله المقابح.» فإذا نظرنا في المذاكر وتأملنا فيه رأينا أن هذه اللفظة بهذه الهيئة لم ترد في كتاب من كتب اللغة التي بين أيدينا، ففي اللسان وهو جامع التهذيب والمحكم والصحاح والجمهرة والنهاية وحاشية الصحاح، قال ابن منظور في "ذکر" ما لفظه: «و الذکر معروف والجمع ذکور ومذاکیر على غير قياس كأنهم فرّقوا بين الذکر الذي هو الفحل وبين الذکر الذي هو العضو، وقال الأخفش: هو من الجمع الذي ليس له واحد مثل العباديد والأبائيل وفي التهذيب: وجمعه الذکارة ومن أجله سمي ما يليه المذاکیر ولا يفرد...» (ابن منظور، ١٤٢٦، ج ١: ص ١٣٨٨)

و في القاموس قال الفيروز آبادي: «والذکر: العضو ج: ذکور ومذاکیر.» (الفيروز آبادي، ١٤٢٥: ص ٣٥٨) فيعلم مما تقدم من أقوال اللغويين أن ابن أبي الحديد قد خلط المذاكر بالمذاكير، ذلك أننا لم نجد في أي معجم لفظه "المذاكر" قط وإنما وردت "المذاكير" وهي جمع "الذکر" والأرجح أن مراد الشارح هذا الوزن أي «فَعَلَ، كي يتناسب وما تمثل له وهو «الحسن وجمعه محاسن على غير القياس». وأما الملامح والمقابح فيدور عليهما القول كما دارحول ما سبق، إلا أن أصل ما قاله الشارح من أن المحاسن جمع لفظه - أياً كانت اللفظة - على غير قياس وليس بجمع لمحسن، صحيح لا خدشة فيه ولا يخالفه أي معجم

لغوي وإنما قد أخطأ المؤلف في التطبيق وإيراد النماذج، كما وليس من المستغرب عندنا أن يكون الخطأ قد نجم عن المصحح في إعراب الحُسن بالحسن.

٤- وقال ابن أبي الحديد معترضاً على قول الشريف الرضي (ر) في تفسير مفردة «القرع» أنها قطع الغيم التي لا ماء فيها (نُهج البلاغة، ١٤٠٧: الحكمة ٢٥٨) ما لفظه: «لا يشترط فيها أن تكون خالية من الماء بل القرع قطع من السحاب رقيقة سواء كان فيها ماء أو لم يكن، الواحدة قرعة بالفتح...» (ابن أبي الحديد، ١٤٢٦، ج ١٩: ص ٨٩)

و أخذ عليه العلامة التستري قوله في هذا الاشتراط وقال: «ثم كما لا يشترط في القرع أن تكون قطعاً من السحاب بلا ماء كما قال المصنف لا يشترط فيها أن تكون قطعاً رقيقة كما قال ابن أبي الحديد، وإنما غرّه قول الجوهري وهو وهمٌ من الجوهري، فلم يقل ذلك غيره بل أطلقوا...» (التستري، ١٤١٨، ج ٦: ص ٢٠١) وأردف قوله هذا بشواهد مؤيدة لرأيه وانتقاده.

٥- قال ابن أبي الحديد في شرح قوله (عليه السلام): «ولكنكما شريكان في القوة والاستعانة» (نُهج البلاغة، ١٤٠٧: الحكمة ١٩٨): «الاستعانة هنا الفوز والظفر، كانوا يقولون للقامر يفوز قدحه (قد جرى ابنا عيان) وهما خطان يخطان في الأرض يزجر بهما الطير واستعان الإنسان إذا قال وقت الظفر والغلبة هذه الكلمة» (ابن أبي الحديد، ١٤٢٦، ج ١٩: ص ١٧) فخطاً قوله الشارح التستري وأكثر في تخطئه قائلاً: «قلت: ما قاله غلط في غلط، فانه استند إلى قول "الصحاح": "ابنا عيان خطان يخطان في الأرض يزجر بهما الطير، وإذا علم أن القامر يفوز قدحه قيل جرى ابنا عيان".

فالاستعانة لو فرض وجوده في كلامه، هل هي إلا بمعنى الاستعانة في قوله تعالى: ﴿... وَإِنَّا لَ نَسْتَعِينُ﴾، لا بمعنى مصطلح عند القامرين في الجاهلية، مع أنّ "الصحاح" إنما قال: "وإذا علم القامر يفوز قدحه قيل جرى ابنا عيان"، لا كما قال ابن أبي الحديد: استعان الإنسان، إذا قال وقت الظفر والغلبة هذه الكلمة. مع أنّه أيّ ربط للاستعانة بمثل "ابنا عيان" والاستعانة من العون، وبناعيان من العين وبينهما بون؛ ذكر "الصحاح" و"القاموس" الأوّل في الأوّل والثاني في الثاني، وقد عرفت كلام "الصحاح"، وفي "القاموس": ابنا عيان. ككتاب. طائران أو خطان يخطهما العائف في الأرض، ثم يقول ابنا عيان أسرعا البيان وإذا علم... مع أنّك قد عرفت أنّ أصل الاستعانة تصحيف من المصنّف.» (التستري، ١٤١٨، ج ٩: ص ٥٤١ و٥٤٠)

٦- ومما أخذها التستري على الشارح المدائني قوله عند شرح «وشقّ عطفائي» من الخطبة الشقشقية (نُهج البلاغة، ١٤٠٧: خ ٣) حيث قال: ابن أبي الحديد: «أي: خدش جانباي لشدة الاصطكاك معهم والزحام» (ابن أبي الحديد، ١٤٢٦، ج ١: ص ١٩٤) فردّ عليه صاحب بهج الصباغة بما لفظه: «قلت: بل

المعنى شقّ جانباً لباسي وهو تعبير عرفي، ولا وجه لإرادة خدش البدن من شقّه» (التستري، ١٤١٨، ج ٥: ص ٢٢٩)

٧- والنقد اللغوي الآخر الذي وجهه الشارح التستري إلى الشارح المدائني يتعلق بكلمة «السوء» في قوله (عليه السلام): "و لا مضروباً على عروقي بسوء" فنقل كلام ابن أبي الحديد ثم حمل عليه بما يلي لفظه: «و قال ابن أبي الحديد: "بسوء" أي: ولا أبرص، والعرب تكّتي عن البرص بالسوء، ومن أمثالهم "ما أنكرت من سوء" أي: ليس إنكاري لك عن برص حدث بك فغير صورتك، وأراد "بعروقه" أعضاءه. (ابن أبي الحديد، ١٤٢٦، ج ١١: ص ٦٦ و ٦٥)

قلت: ما ذكره كلّ غلط وخبط، فلم يقل أحد أنّ سوء كناية عن البرص عند العرب، وإتّما الآية ﴿بيضاء من غير سوء﴾ كناية عن عدم البرص، كما أن قول أميرالمؤمنين عليه السلام لأنس لما أنكر تذكّره لقول النبي صلى الله عليه وآله في غدیر خم «إن كنت كاذباً فضربك الله بها بيضاء لامعة لا توربها العمامة» كناية عن البرص. كما أن تفسيره للمثل "ما أنكرت من سوء" بما قال، تفسير ركيك، فهذا الجوهرى قال: معنى المثل أنه لم يكن إنكاري إياك من سوء رأيته بك وإتّما هو لقلة المعرفة. وقال الميداني: يعني ليس إنكاري إياك عن سوء بك لكّتي لا أثبتك، كما أن قوله: أراد بعروقه أعضاءه أيضاً غلط، فالمراد بالعروق الأعصاب، وإتّما حمله على تأويله أنّ البرص يحدث في الأعضاء لا العروق. (التستري، ١٤١٨، ج ٧: ص ٩ و ٨)

٢-٢. السياق و الجوّ العام للكلام

رأينا لزماً علينا قبل أن نسوق الحديث عن السياق و دوره في الاجتهاد في اكتناه معنى الألفاظ في النصّ الادبي، أن نذكّر بأن السياق قرينة تفضي العناية بها بالدارس إلى معنى أعمق و أدق و أقرب إلى مراد الخطيب أو الكاتب، و للنص - دون فرق بين النصوص - سياقان (قرينتان)، داخلي و خارجي أو بعبارة أخرى في الكلام قرينتان تدلّان على المراد: القرينة المتصلة و القرينة المنفصلة، و هما من أهمّ لوازم من يعتمد إلى شرح كلام أدبي ليشرحه حسبما يتطلبه جوّ صدوره و تقتضيه حال خطابه و إيراده، فالسياق الداخلي (القرينة المتصلة) تعود أهميته إلى اللفظ نفسه و ما بين الألفاظ المهتمّ بها في الشرح من العلاقة و ما تقتضيه الألفاظ المفردة في التركيب مما يبعث على خضوع لفظة خاصة لمعنى معين دون غيره من المعاني المحتملة فيها و عسى ألا نكون مبطلين في الحديث إذا قلنا: من شأن بعض آلات الفهم و مؤثراته أن تلعب دوراً هاماً في تشكيل السياق الداخلي بل و هي التي تُعتبر القرينة المتصلة نحو البلاغة و التأثير

الكلامي و كل ما تستقى منه خواطر ذهن الشارح في بيان المعنى المراد في ألفاظ الكلام^١ إلى جانب ما ذكرنا من ترابط الألفاظ المفردة بعضها ببعض و هو الأهم في السياق الداخلي و الأجدر بأن نعزو السياق الداخلي إليه.

و أما السياق الخارجي (القرينة المنفصلة) فالمنويّ منه شأن صدور كلام الخطيب و الأديب و «لم يعتن شراح النهج بشأن إيراد الخطب و الرسائل إلا ابن أبي الحديد في شرحه القيم الذي وجدناه حريصاً كل الحرص في رصد وقائع كل خطبة و كلمة قالها أمير المؤمنين (عليه السلام) اعتقاداً منه بأنّ ذكر شأن إيراد الخطبة له مدخلية في فهم الخطبة و استيعاب مضامينها وأبعادها، لأنه يجعلنا في الجو العام الذي ألقى فيه الإمام خطابه.» (الموسوي، ١٤٢٣: ص ٢٧١)

وفيما يلي بعض ما يؤخذ على الشرح اللغوي لابن أبي الحديد على أساس عدم اعتناؤه بالسياق في فهم المفردة رغم أن من أهم مناهجه اللغوية في شرح النهج هو الاهتمام بتأثير السياق في معنى الألفاظ كما تقدم^٢:

١- قال ابن أبي الحديد المدائني في شرح قول الإمام (عليه السلام) عندما يصف الذين جاهدوا في الله في ميادين القتال: «أين القوم الذين دُعُوا إلى الإسلام فقبلوه و... بعض هلك وبعض نجح، لا يبشّرون بالأحياء ولا يعزّون بالمتى...» من الخطبة ١٢٠ الجهادية، عند تفسير "لا يبشّرون" و "لا يعزّون" ما ينم عن عدم أكثرائه بالسياق إذ فسّرهما بما لفظه: «فإذا ولد لأحدهم مولود لم يبشّر به وإذا مات له ميت لم يعزّ عنه» (ابن أبي الحديد، ١٤٢٦، ج ٧: ص ٢٢٩)

أو ليس لقائل أن يقول راداً على هذا التفسير قبال كلام عميق، هو كلام أمير المؤمنين (عليه السلام): ألم يكن في الإسلام وبين المسلمين آنذاك. وإن كانوا زاهدين في الدنيا أشد الزهد. تبشرة بالمولود وتعزية عن الميت كما زعم الشارح، أو لم يرد في تعاليم الإسلام السماوية ما يحثّ الناس على هذين الفعلين وهل الشارح المعتزلي حصر الإسلام في نطاق ضيق وهل الزهد الذي عناه الإمام في كلماته وتصرفاته هو الذي يعزّفه شرح ابن أبي الحديد لهذا الكلام؟! فلن كان المعنى اللغوي للفظين هذين واضحاً فأخطأ العالم المدائني في شرحهما وتطبيق المعنى على ما تقتضيه الحال ويدعو إليه السياق، والصواب أن يقول:

١. كما و بإمكان هذه العوامل المذكورة أعلاه أن تترك أثرها في السياق الخارجي.

٢. للتوسع في شواهد عن مدى تأثر ابن أبي الحديد بالسياق في شرح المفردات ينظر: مقالة "روش لغوي ابن أبي الحديد در شرح نهج البلاغة"، على أكبر الفراتي، مجلة پژوهشهای قرآن و حدیث (مقالات وبررسیها)، جامعة طهران، كلية الالهيات و المعارف الاسلامية، السنة ٤٢، العدد ١، خريف و شتاء ١٣٨٨ هـ ش، صص ٩٥-١٢٠.

إنهم لشدة زهدهم في الدنيا وتجردهم عن العلائق الدنيوية لا يبشرون بعضهم بعضاً ببقائهم أحياء بعد الحرب والجهاد إذ فاتهم الاستشهاد في سبيل الله ولا يعزّون بعضهم آخر عن أقربائهم الذين قُتلوا في سبيل الله وتبوؤوا جنته التي وعدّها المتقون وهم يعتقدون أنهم أحياء عند ربهم يرزقون.

٢- قال الشارح عند تبيين قوله (عليه السلام) في وصف إبليس: «لقد فوّق لكم سهم الوعيد» (نُج البلاغة، ١٤٠٧: خ ٢٣٨) ما يلي:

«قوله: "وفوّقت السهم" جعلت له فوقاً وهو موضع الوتر وهذا كناية عن الاستعداد ولا يجوز أن يفسّر قوله: "فقد فوّق لكم سهم الوعيد" بأنه وضع الفوق في الوتر ليرمي به، لأن ذلك لا يقال فيه: قد فوّق بل يقال: أفقت السهم وأوقفته أيضاً ولا يقال: أفوقته، وهو من النوادر.» (ابن أبي الحديد، ١٤٢٦، ج ١٣: ص ١٠٦)

وزلة لغوية بدت لنا في شرح ابن أبي الحديد لهذه العبارة ترجع إلى أن الشارح لم يمعن النظر في سياق الكلام إمعانه في صياغة المفردات، فيما أن الشارح ابن ميثم البحراني (م ٦٧٩) قد أصاب في تفسير الكلام إذ ذكر في المعنى اللغوي لكلمة "فوّق السهم" ما قاله الشارح المدائني نفسه، (ابن ميثم البحراني، ١٤٢٠، ج ٤: ص ٢٢٤) على أنه أضاف ما لفظه: «استعار لفظ السهم لوساوسه وتزييناته في الوعيد الحكيم عنه بقوله تعالى: ﴿لَأَزِيَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ووجه الاستعارة كونه يرمي بتلك الوسواس وجوه نفوسهم فيكون سبباً لهلاكها في الآخرة كما يكون السهم سبباً للقتل ورشّح بذلك التفويق والإغراق والنزع والرمي» (المصدر نفسه: ص ٢٢٩)

و بهذا فقد أثبت الشارح الشيعي في شرحه ما أنكره ورفضه الشارح المعتزلي وإنما لما تبعنا في طائفة من كتب اللغة نحو أساس البلاغة والعين ومجمل اللغة والمصباح المنير و القاموس المحيط ولسان العرب وغيرها لم نعثر على شيء يرشدنا إلى أن غفلة ابن أبي الحديد عن المعنى اللغوي بل بدا لنا أن استعمال صيغة التفعيل يختص بجعل الفوق للسهم وليس يعني وضع الفوق في الوتر للرمي والرأي الغالب في لغته هو الذي أخذه ابن أبي الحديد ولكنه اكتفى بالصياغة ولم ينظر في السياق والقرائن ولذا قال في المعنى: هذا كناية عن الاستعداد، حالما أن الإمام أردف هذه العبارة قائلاً: "وأغرق لكم بالنزع الشديد و رماكم من مكان قريب" والسياق والإغراق في النزع والرمي من القرائن التي تشير إلى أنه (ع) أراد بالتفويق جعل الفوق للسهم ثم وضعه في الوتر للرمي ليصحّ قوله (ع) في الإغراق والنزع والرمي، إذ إن العبارات تأخذ بعضها برقاب بعض وتتواصل حتى تتكامل.

٣- إن العلامة التستري بعد تبيانه معنى قول الإمام (عليه السلام): «فإن لنا مع كل أمر تنكرونه غيراً» (نُج بلاغه: ص ١٧٤) اعترض على رأي ابن أبي الحديد في لفظة «غيراً» وبين غلظه بقوله:

«و أخطأ ابن أبي الحديد فتوهم أنّ غيراً من غير، كما أخطأ في بيان المراد من الفقرة فقال: "معناها أنّ عندنا تغييراً لكلّ ما تنكرونه من الأمور التي يثبت أنّه يجب إنكارها وتغييرها أيّ لست كعثمان أصرّ على ارتكاب ما أنهى عنه بل أغير كل ما ينكره المسلمون، ويقتضي الحال والشرع تغييره." (ابن أبي الحديد، ١٤٢٦، ج: ٩، ص: ٢٥٢). قلت: إنّ ما قاله ممّا يضحك الشكلي، فلم يستطع أحد من أعدائه حتّى مثل معاوية أن يدعي عليه أمراً منكرًا في الشرع حتّى يقول ابن أبي الحديد: إنّ عليه السلام قال: "لست كعثمان أصرّ على ارتكاب ما نهي عنه، بل أغير كل ما ينكره المسلمون"، وإمّا أنكر المغرضون عليه أموراً معروفة. فأنكر معاوية عليه إيواء قتلة عثمان كعمار، ومحمد بن أبي بكر، وعمرو بن الحمق ونظرائهم، وأنكر ابن عمر وسعد ومحمد بن مسلمة عليه قتاله مع أهل الجمل وصفين بشبهة لفقوها، وأنكر الخوارج عليه عليه السلام تحكيم القرآن. ولو كان عليه السلام أراد المعنى الذي ذكر، لقال: "فعلّي في كل أمر منكر تغييره"، لا "أنّ لنا مع كل أمر تنكرونه غيراً" وبالجملة ما قاله في غاية السقوط.» (التستري، ١٤١٨، ج: ٤، ص: ٥٦٩ و ٥٦٨)

٢-٣. الآراء الكلامية والعقائد المذهبية

١- و من هفوات ابن أبي الحديد اللغوية قوله في شرحه قول الإمام (عليه السلام): «بقيّة من بقا حجته، خليفة من خلائف الأنبياء» (نهج البلاغة، ١٤٠٧: ص ١٨٣)، وإنه قال شيئاً يدل على تأثير الكلام والعقائد المذهبية في شرحه للمفردات وأما قوله فهو «فإن قلت: أليس للفظ "الحجة" ولفظ "الخليفة" مشعراً بما تقوله الإمامية؟ قلت: لا، فإن أهل التصوف يسمّون صاحبهم حجة وخليفة وكذلك الفلاسفة وأصحابنا لا يمتنعون من إطلاق هذه الألفاظ على العلماء المؤمنين في كل عصر، لأنهم حجج الله أيّ إجماعهم حجة وقد استخلفهم الله في أرضه ليحكموا بحكمه.» (ابن أبي الحديد، ١٤٢٦، ج: ١٠، ص: ٧٩)

أما اعتراضنا على قوله المذكور في إطلاق الحجة والخليفة في هذا السياق على كل العلماء المؤمنين في كل عصره فينحصر في أمرين:

أ) كأن الشارح لم ينظر في الخطبة بوجه الدقة وخاصة هذه الفقرة من كلام الإمام واعتبرها ذات تفاسير متعددة من قبل كل حزب وطائفة على فكرهم وعقيدتهم ومذهبهم من الإمامية والصوفية والفلاسفة والمعتزلة وغيرهم ولعله لو نظر في العبارة بعين بعيدة عن العصبية المذهبية والكلامية و التفت إلى السياق لما اضطّر إلى مثل هذه التبريرات الواهية بشأن لفظة الحجة.

ب) من الظاهر أن ابن أبي الحديد قد تناسى ما قاله نفسه في الصفحة السابقة في هذا الأمر المختلف فيه أنه «ليس يبعد عندي أن يريد به القائم من آل محمد (صلى الله عليه وآله) في آخر الوقت» (المصدر

نفسه، ج ١٠: ص ٧٨) فكيف قد عرج عن قوله الواضح هذا إلى مقولته تلك وهذا نقض فاضح لذلك وقوله يعنينا عن الإسهاب في أن الإمام أراد هنا بالحجة والخليفة الإمام الحجة الذي ينتظره العالم كما يظهر من السياق.

٢- مما يؤخذ على ابن أبي الحديد أخذاً شديداً أنه تأثر في شرح المفردات بما يعتقده، وهذا الأمر لو لم يسُقه إلى تبرير الأغلط الواضحة والفلتات الفادحة التي لا تقبل أي تبرير وتصحيح، لما كان جديراً بالمؤاخذة، إلا أنه قام في بعض الأحوال بتبريرات سخيطة في أمور جلية لا يتطرق إليها شك، منها أنه قال مترجماً لعمر بن الخطاب تحت فصل "طرف من أخبار عمر": «كان في أخلاق عمر وألفاظه جفاء وعنجهية ظاهرة يحسبه السامع لها أنه أراد بما ما لم يكن قد أراد ويتوهم من تُحكى له أنه قصد بما ظاهراً ما لم يقصده» (المصادر نفسه، ج ١: ص ١٧٩) ثم ساق حديثه بعد هذه التوطئة الظرفية إلى أن قال: «فمنها الكلمة التي قالها في مرض رسول الله (صلى الله عليه وآله) ومعاذ الله أن يقصد بما ظاهرها! ولكنه أرسلها على مقتضى خشونة عزيزته ولم يتحفظ منها وكان الأحسن أن يقول "مغمور" أو "مغلوب بالمرض" وحاشاه أن يعني بما غير ذلك!» (المصدر نفسه) وبعدهما فرع من الظاهر إلى التأويل المذكور التجأ إلى فن من فنون البيان كي يخرجها تماماً عن الإهانة والتشويه ويدخله إلى طرائف حكيم الخليفة الثاني؟! وقال: «ولجفاة الأعراب من هذا الفن كثير، سمع سليمان بن عبد الملك أعرابياً يقول في سنة قحط:

رب العباد ما لنا و ما لكا قد كنت تسقيننا فما بدا لكا!

أنزل علينا القطر لا أبا لكا

فقال سليمان: أشهد أنه لا أب له ولا صاحبة ولا ولد فأخرج أحسن مخرج.» (المصادر نفسه:

ص ٢١٨)، وللناظر إلى هذه العبارات الصادرة عن الشارح أن يتساءل ويقول:

(أ) ألم يكن عمر يعرف القبيل من الدبير حتى لا يميز لفظه "يهجر" من لفظه "مغمور"؟ وهو من

الفصحاء، على حد تعبير الشارح نفسه كما وقد ذكر له حكماً وغرائب!^١

(ب) لم يفهم السامع من قول الأعرابي الجاني معنىً سوءاً، لأنه أصاب الحقيقة بقوله "لا أبا لكا" فليس لأحد أن يعترض عليه حقاً ما قال، بل المؤاخذة عليه ترجع إلى أنه استخدم لفظاً غير خليق بأن يخاطب

١. المراد من هذه الكلمة قول عمر في رسول الله (صلى الله عليه وآله) في مرض انتقل بسببه إلى الرفيق الأعلى: «إن الرجل

ليهجر».

٢. لمزيد الاطلاع ينظر: شرح نوح البلاغة، ج ١٢.

به الله سبحانه، فيما أن عمر لم يقل حقاً في لفظ جافٍ غليظ وإنما قياسه قياس مع الفارق في هذا الموضوع وهل يمكن للشارح أن يقول: أشهد أنه (صلى الله عليه وآله) - معاذ الله - هجر وهذى من شدة المرض وغلبته عليه فأخرج عمر أحسن مخرج؟!!

ج) هل لنا أن ننزل منزلة عمر حتى يستوي هو وأعرابي غير مسلم، فالشارح أصبح بتبريره هذا مصداقاً لقولهم: الغريق يتشبث بكل حشيش.

٣- في شرح قوله (عليه السلام): «و نشر الرياح برحمته» (نهج البلاغة، ١٤٠٧: خ ١) قال ابن أبي الحديد ما يرتبط بأن الإمام اقتبس قوله هذا من قوله تعالى ﴿يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ...﴾ (ابن أبي الحديد، ١٤٢٦، ج ١: ص ٨٤) ولم يشير إلى طريفة هناك في لفظة "الرياح" بصيغة "الجمع"، أما الراغب الاصفهاني فقد أورد المعنى الأصلي للريح ثم انتقل إلى معناها القرآني وقال ما استفاده من سياق الآيات واجتهد منها واستخرج فرقاً بين اللفظين "الريح" و "الرياح" وقال: «و عامة المواضع التي ذكر الله تعالى فيها إرسال الريح بلفظ الواحد فعبارة عن العذاب وكل موضع ذكر فيه بلفظ الجمع فعبارة عن الرحمة» (الراغب الاصفهاني، ١٤٢٧: ص ٣٧٠ و ٣٦٩) واستشهد بالآيات القرآنية إثباتاً لقوله وهو أول من أشار إلى هذه الطريفة اللطيفة في هذه اللفظة القرآنية و خفي على ابن أبي الحديد وسياق تعبير الإمام أيضاً يشعر بهذا الأمر إذ أعقب قوله "نشر الرياح" بقوله "برحمته" فضلاً عن أن كلامه كله في الخلق والثناء على الله سبحانه لتفضله على عباده ورحمته لخلقه، وهذا من لطائف كلامه العميق وابن أبي الحديد لم يؤدِّ حقه كما يليق به.

٢-٤ . القواعد الصرفية والنحوية

١- مما رأيناه جديراً بالتذكير هنا ما اعترى الشارح في شرح قول الإمام (عليه السلام): «و انتقل إلى منتقله» (نهج البلاغة، ١٤٠٧: خ ٢)، إذ قال مفسراً إياه «ففيه مضاف محذوف، تقديره "إلى موضع منتقله" والمنتقل بفتح القاف، مصدر بمعنى الانتقال، كقولك: "لي في هذا الأمر مضطرب أي اضطراب"...» (ابن أبي الحديد، ١٤٢٦، ج ١: ص ١٤٥) وأما قولنا فيه فيرجع إلى تقدير مضاف محذوف للعبارة ويتلخص فيما يلي أولاً: من الجمع عليه أن الأفضل عدم التقدير مهما أمكن إلا إذا كانت ضرورة بلاغية تقتضي، كالإيجاز ونحوه، حيث لا نستطيع أن نعدّ الكلام صحيحاً إلا على التقدير، ثانياً: مما لا يكاد يختلف فيه اثنان أن وزن اسم المفعول مشترك بين اسم المكان والزمان والمصدر الميمي. فالمنتقل على وزن "المنتقل" وينبغي أن نتخذه اسم مكان بدلاً من أن نجعل العبارة الواضحة تلك تقديراً هو الموضوع، ولو كانت الجملة على صدد بيان مفعول مطلق مؤكد للفعل "انتقل"، لكان علينا أن نأخذ المنتقل مصدراً ميمياً

ينوب عن المصدر وهو الانتقال.

وقد أخذ على ابن أبي الحديد هذا الخطأ أيضاً الدكتور مصطفى جواد، بما لفظه: «قال ابن أبي الحديد: وأما قوله (ع): "وانتقل إلى منتقله"، فيه مضاف محذوف تقديره: إلى موضع منتقله وأخذ المنتقل بفتح القاف مصدراً بمعنى الانتقال واستشهد بقول العرب وشعره ثم تطرق إليه الناقد المعاصر وانتقده بقوله: «قلت: ليس في الكلام مضاف محذوف أبداً» لأن "المنتقل" إن لم يكن اسم مكان سماعياً فهو قياسي لا محالة والغريب أنه نقض قوله بقوله من دون أن يشعر فقد قال في الصفحة ٦٦^١ من ذلك المجلد "المعتلف موضع العلف" فإذا جاز له أن يجعل "المعتلف موضع العلف"، فلم منع نفسه أن يجعل المنتقل موضع الانتقال؟ هذا من غريب التناقض.» (جواد افندي، ١٩٩٨: ص ٣٨٥)

٢- و ردّ العلامة التستري أيضاً على رأي ابن أبي الحديد في لفظة "شال" من قوله (عليه السلام): "و استراح قوم إلى الفتن وأشالوا (اشتالوا)" حيث قال المعتزلي: "يقال شال فلان كذا أي: رفعه، واشتال افتعل هو في نفسه"

فاعترض عليه التستري بقوله: «قلت: بل شال لازم قال ابن دريد «شال هو إذا ارتفع، و أشلته أنا إذا رفعت» ويقال شال الميزان إذا ارتفعت إحدى كفتيه، وشال ذنبها إذا ارتفع، وقال الراجز:

تأبّري يا خيرة الفسيل تأبّري من حنذ فشولي

وقال الأخطل في جرير:

وإذا وضعت أباك في ميزانهم رجحوا وشال أبوك في الميزان... الخ

(التستري، ١٤١٨، ج ٦: ص ٢٢١)

٢-٥. الفروق اللغوية

١- من الأمور التي ينجلي خطأها بعد النظر في بعض المصادر، قول ابن أبي الحديد، وعلى حد تعبيره قول كثير من الأدباء والمتكلمين في معنى كلمة «الحمد» وما بينها وبين كلمتي "المدح" و"الشكر" من الفرق فإنه لم يذكر أيّ بون يستبان به معنى خاص لأيّ من هذه الألفاظ الثلاثة وأما قول ابن أبي الحديد فيلي لفظه: «الذي أكثر الأدباء والمتكلمين أن الحمد والمدح أخوان، لا فرق بينهما...» (ابن أبي الحديد،

١. رقم الصفحة المذكورة في نص الدكتور إنما ذكرناه أداءاً للأمانة ورقم الصفحة على مطبوع اعتمدها هو: ج ١، ص

١٤٢٦، ج ١: ص ١٤٥) وأسند قوله ببعض أقوال العرب وانتقد آراء غيره ممن يقول بوجود الفرق بين هذه الألفاظ، ولكن الذي يبدو أن الحكماء والعرفاء قد فترقوا بين الحمد والمدح والشكر بلطائف صوفية سامية، منهم الخوئي (ره) في شرحه للنهج "منهاج البراعة"، الذي قد نقل كلام الشارح ابن أبي الحديد وتعرض له بالنقد، ومنهم العلامة الراغب الأصفهاني في بيان معنى "الحمد" والفرق بينه وبين "المدح" و"الشكر"، إذ قال ما لفظه:

«الحمد لله تعالى: الثناء عليه بالفضيلة، وهو أخص من المدح وأعم من الشكر، فإن المدح يقال فيما يكون من الإنسان باختياره، ومما يقال منه وفيه بالتسخير، فقد يمدح الإنسان بطول قامته وصباحة وجهه، كما يمدح ببذل ماله وسخائه وعلمه، والحمد يكون في الثاني دون الأول، والشكر لا يقال إلا في مقابلة نعمة، فكل شكر حمد، وليس كل حمد شكر، وكل حمد مدح وليس كل مدح حمد، ويقال: فلان حمد: إذا حمد، وحمد: إذا كثرت خصاله الحمودة، وحمد: إذا وجد محموداً، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ (هود: ٧٣)، يصح أن يكون في معنى الحمود، وأن يكون في معنى الحامد، ومما ذاك أن تفعل كذا، أي: غايثك الحمودة، وقوله عز وجل: ﴿و مَبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ (الصف: ٦)، فأحمد إشارة إلى النبي صلى الله عليه وآله باسمه وفعله، تنبيهاً أنه كما أحشد اسمه أحمد يوجد وهو محمود في أخلاقه وأحواله، وخص لفظه أحمد فيما بشر به عيسى عليه السلام تنبيهاً أنه أحمد منه ومن الذين قبله، وقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ (الفتح: ٢٩)، فمحمد ههنا . وإن كان من وجه اسماً له علماً؛ ففيه إشارة إلى وصفه بذلك وتخصيصه بمعناه كما مضى ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَىٰ﴾ (مریم: ٧)، أنه على معنى الحياة كما يُين في بابه إن شاء الله. «(الراغب الاصفهاني، ١٤٢٧: ص ٢٥٦)

٢- ومن تحطئة العلامة التستري للمدائني ما يتعلق بشرحه للفظة «العاني» من كلام الإمام (عليه السلام): «وليفك به الأسير والعاني» (نجم البلاغة، ١٤٠٧: خ ١٤٢) فبعد ما قال في تفسيره: «أي المحبوس» واستند إلى قول الجوهري وابن دريد والقرآن التفت إلى رأي الشارح المعتزلي تفصيلاً له وقال:

«وقول ابن أبي الحديد: «العاني الأسير بعينه وإنما اختلف اللفظ» (ابن أبي الحديد، ١٤٢٦، ج ٩: ص ٥٩) غلط، فالعاني أعم والأصل فيه الذليل، فيراد منه المحبوس كما يراد منه الأسير، ويمكن أن يراد بفك العاني فك رقية تحت الشدة والدلة عند مولاه، وهو أحد مصارف الزكاة الثمانية، وعبر عنه الكتاب بلفظ ﴿و فِي الرِّقَابِ﴾. «(التستري، ١٤١٨، ج ٦: ص ٥٠٦)»^١

١ . للعلامة المدائني رأي علمي في هذا المجال هو أنه قد تبني وجود المرادفات اللغوية في القرآن الكريم وبالتالي قبله كقاعدة للخطابة لدى العرب وفسر النهج على اعتقاده هذا مما بيته كاتب المقالة في ورقة نشرتها مجلة "علوم حديث"، العدد ٤٩٨٥

الخاتمة والاستنتاج

من خلال ما تقدّم تبين لنا أن لابن أبي الحديد المعتزلي بعض الهفوات والأخطاء في شرحه لنهج البلاغة وللعلماء اللغويين والناقدين مواقف نقدية إزاء تفسير الشارح للمفردات، فبعض الأخطاء ترجع إلى الخطأ في فهمه اللغوي، و البعض منها مردّها عدم الالتفات إلى السياق والبعض راجع إلى تأثره بمذهبه وعقائده الكلامية مما دفعه إلى ألا يلازم الطريق الوسطى في الشرح وهي الإنصاف والأمانة ويصرف إلى تبرير فلتات بعض الصحابة وتأييد عقائد أصحابه المعتزلة أو تنفيذ آراء الشيعة الإمامية حيث سبق ذكر قسم منها في هذه المقالة، وهناك أخطاء قد نجمت عن الخطأ في تطبيق القواعد النحوية والصرفية، ومنها ما انبثق من فهم الفروق في اللغة، ومما يجدر ذكره حاجة مثل هذه الكتب الكبيرة عند الشيعة إلى دراسات أعمق وتناولها بالنقد والتمحيص و بيان مكانتها وإخراجها في الوقت نفسه من سجن ذهبي من القدسية والصحة المطلقة و التامة.

المصادر و المراجع

* - القرآن الكريم.

١. ابن أبي الحديد، عزالدین عبدالحمید بن هبة الله، (١٤٢٦)، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، بغداد، دارالكتاب العربي.
٢. ابن خلکان، أحمد بن محمد، (١٣٩٧)، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دارصادر.
٣. ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل، (١٤٢٢)، البداية والنهاية، الطبعة السادسة، بيروت، دارالمعرفة.
٤. ابن منظور، محمد بن مكرم، (١٤٢٦)، لسان العرب، ط١، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٥. ابن ميثم البحراني، كمال الدين ميثم بن علي، (١٤٢٠)، شرح نهج البلاغة، ط١، بيروت، دارالتقليد.
٦. البغدادي عبدالقادر بن عمر، (١٤١٨)، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طرقي، بإشراف اميل بديع يعقوب، بيروت، دارالكتب العلمية.
٧. بشار ابن برد، (٢٠٠٧)، الديوان، جمع وتحقيق وشرح: محمد الطاهر بن عاشور، وزارة الثقافة الجزائرية بمناسبة الجزائر.

و ٥٠، صص ٢٤٣-٢٦٣، تحت عنوان "جلوه هايي از آيين سخنوري در دستور سخن نَحج البلاغه بر پايه شرح ابن ابى الحديد".

٨. التستري، محمد تقي، (١٤١٨)، بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، ط١، طهران، انتشارات اميركبير.
٩. جواد أفندي، مصطفى، (١٩٩٨)، في التراث اللغوي، حققه وقدم له محمد عبدالمطلب البكاء، ط١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.
١٠. الجوهري، اسماعيل بن حماد، (١٤٠٤)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تصحيح: أحمد عبدالغفور عطار، ط٣، بيروت، دارالعلم للملإين.
١١. الحسيني الخطيب، السيد عبدالزهراء، (١٤٠٥)، مصادر نهج البلاغة وأسانيده، ط٣، بيروت، دارالأضواء.
١٢. الخليل بن أحمد؛ (١٤١٤)، ترتيب كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، تصحيح د. أسعد الطيب، قم. إيران، منشورات أسوة.
١٣. الرازي، أحمد بن فارس، (١٤١٤)، معجم اللغة، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، بيروت، دارالفكر.
١٤. الراغب الأصفهاني، الحسين، (١٤٢٧)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط٢، قم، طليعة النور.
١٥. سزكين، فؤاد، (١٤١٢)، تاريخ التراث العربي، ط٢، قم، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، مطبعة إسماعيليان، المجلد الثامن (علم اللغة).
١٦. فكرت، محمد آصف، (١٤١٦)، "ابن أبي الحديد"، دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، باشراف كاظم الموسوي البجنوردي، ط١، إيران، مركز دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، ج ٢.
١٧. فؤاديان، محمد حسن وعلي أكبر الفراتي، (ربيع ١٣٨٧ ش)، "النقد اللغوي في شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية في جامعة طهران، العدد ٥٩، صص ٦٥-٨٦.
١٨. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (١٤٢٥)، القاموس المحيط، بيروت، دارالفكر.
١٩. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، (١٤٢٥)، قاموس المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ط١، بيروت، دارالفكر.
٢٠. الكتي، محمد بن شاکر، (بدون تاريخ)، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دارصادر.
٢١. الموسوي، محسن باقر، (١٤٢٣)، المدخل إلى علوم نهج البلاغة، ط١، بيروت، دار العلوم.
٢٢. نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح، ط١، إيران، قم المقدسة، مؤسسة دارالهجرة.
٢٣. يعقوب، إميل بديع، (١٤٢٧)، موسوعة علوم اللغة العربية، ط١، بيروت. لبنان، دارالكتب العلمية.

آسیب‌شناسی جنبه‌های واژه‌شناسی در شرح نهج البلاغه ابن ابی‌الحدید

علی‌اکبر فراتی*

*- استادیار گروه زبان و ادبیات عربی دانشگاه تهران

a.forati@ut.ac.ir

چکیده:

اگر در شرح نهج البلاغه‌ی ابن ابی‌الحدید از جنبه‌ی لغت‌شناسانه به دقت نگاه افکنیم، خواهیم دید که شارح، اساس خود را بر شرح لغوی استوار ساخته است. و از آنجا که نقد منصفانه و سازنده، مایه‌ی حفظ زبان در مقابل خطا و لغزش‌هایی است که ممکن است در مسیر تحول آن همگام با زمان بدان رسد و چون ابن ابی‌الحدید نیز همچون دیگر دانشمندان و نویسندگان، امکان خطا در فهم لغوی دارد، به‌ویژه که وی در شرح مفردات، شیوه‌ای اجتهادی به‌کار گرفته و صرفاً به نقل صرف و تقلید اکتفا نکرده است، لذا نویسنده به بررسی شرح لغوی وی دست زده و برخی اشکالات را در این زمینه، یادآور شده است و به خطاهای لغوی شارح، اشاره کرده است که عمدتاً ناشی از بی‌توجهی به متن اللغه و سیاق و عقاید کلامی و فروق اللغه و قواعد صرف و نحو است، علاوه بر اینکه نویسنده کوشیده است در طول نقد خود، جایگاه شارح و تسلط وی بر فنون مختلف علمی را نادیده نگیرد.

کلیدواژه‌ها: ابن ابی‌الحدید، خطاهای واژه‌شناسی، شرح لغوی، نقد، نهج البلاغه.

A Pathological Study of Ibn Abi al-Hadid's Lexical Commentary on Nahj al-Balaghah

Ali Akbar Forati*

*- Asistant Professor, University of Tehran

a.forati@ut.ac.ir

Abstract:

If we study Ibn Abi al-Hadid's commentary on Nahj al-Balaghah from the lexical point of view, we will find out the fact that he has based his commentary on lexical points.

Fair and constructive criticism avoids the language from falling into mistake and error. Ibn al-Hadid, like other scholars and authors, has the probability of misunderstanding of the vocabularies, especially because of his deductive method and that he has not only quoted from others. Therefore, the the present reasearch critically studies the lexical efforts of Ibn Abi al-Hadid, and indicates his mistakes, especially those caused by inattention to the exact meaning of words, the context, theological ideas, the different meanings of different words, and the grammar and syntax. At the same time, the researcher had not neglected the ability of Ibn Abi al-Hadid on different sciences.

Keywords: Nahj al-Balaghah, Ibn Abi al-Hadid, Lexical commentary, Criticism, Lexical mistakes.